



الدكتور عز الدين فكري - عميد كلية الإدارة بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات بمصر:

## الصكوك من أهم أدوات التمويل في العصر الحديث

إن أخطر ما نواجهه في حياتنا المعاصرة هو «اختلاط المفاهيم وتشابك المصطلحات»، وقد تعددت المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية الإسلامية في عالم اليوم، واختلطت تلك المفاهيم مع بعضها البعض في أذهان الكثيرين، فالصكوك الإسلامية - مثلاً - والتي فرضت نفسها على واقعنا الاقتصادي المعاصر، وأصبحت أداة استثمارية مرغوبة في العديد من المجتمعات الإسلامية، وانطلقت لتفرض نفسها أيضاً على مجتمعات غير إسلامية، تختلط مع أدوات استثمارية أخرى في أذهان البعض، كما أن هناك مفاهيم أخرى تتعلق بالتمويل الإسلامي والفرق بينه وبين التمويل التقليدي الربوي، وهناك أدوات استثمارية في حاجة إلى إيضاح وتحديد المعالم والضوابط الشرعية لها.. فضلاً عن توضيح مدى حاجتنا لها كأدوات استثمارية وتكافلية تسد حاجات المسلمين المعاصرة.

لذلك ذهبت «الاقتصاد الإسلامي» إلى أحد أبرز أساتذة الاقتصاد المعنيين بالأدوات الاستثمارية الحديثة، وهو الأستاذ الدكتور عز الدين فكري تهامي، أستاذ ورئيس قسم المحاسبة السابق بكلية التجارة بجامعة الأزهر، وعميد كلية الإدارة بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات بمصر، ليحدثنا عن الصكوك الإسلامية وما يميزها عن غيرها من الأدوات الاستثمارية، ومدى حاجتنا لها.. كما يوضح لنا العديد من المفاهيم ويوضح لنا أدوات اقتصادية وتكافلية أخرى نحن في أمس الحاجة إليها في مجتمعاتنا المعاصرة.. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

حاوره في القاهرة: بسيوني الحلواني

## ضوابط الصكوك

■ هناك خلط في أذهان الكثيرين بين الصكوك والأسهم.. فما الفرق بينهما باختصار.. وما أهم ما يميز الصكوك الإسلامية كأداة استثمارية عصرية تتفق وتوجهات الإسلام الاستثمارية؟

● الصكوك كما عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان ومنافع وخدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين ونشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله».

وعرفها قانون سوق رأس المال المصري رقم (٧) لسنة ٢٠١٨م بأنها «أوراق مالية اسمية متساوية القيمة، تصدر لمدة محددة لا تزيد على ثلاثين عاماً، تمثل كل منها حصة شائعة في ملكية أصول ومنافع وحقوق أو مشروع معين أو حقوقه أو التدفقات النقدية له، وفقاً لما تحدده نشرة الاكتتاب العام أو مذكرة المعلومات، بحسب الأحوال».

وفي ضوء هذه التعريفات يتبين أن رأس مال الصكوك (مقدار التمويل المطلوب) يتكون من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل، بنسبة ملكيته من صكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك.

ومن هنا يتضح أن فكرة الصكوك تقوم على المشاركة في تمويل مشروع، أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل،



## مكاسب الصكوك

### الإسلامية للأسواق الحديثة كثيرة ومتنوعة



وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم، وذلك على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة، ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة ذات شخصية معنوية مستقلة لهذا الغرض، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل، وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث، ونحو ذلك من المعاملات في الأسواق المالية. ولقد أجازت مجامع الفقه الإسلامي صكوك الاستثمار، ووضعت لها مجموعة من الضوابط الشرعية الحاكمة.

## أداة استثمارية مهمة

■ ما أهمية الصكوك كأداة استثمارية؟ وما الذي يميزها عن غيرها من أدوات التمويل والاستثمار الأخرى؟

● تهدف الصكوك بصفة رئيسة إلى المساهمة في تجميع رؤوس الأموال، لتمويل المشروعات الاستثمارية من خلال تعبئة الموارد من المستثمرين، وذلك من خلال طرح الصكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال، لتكون

حصيلة الاكتتاب فيها هي رؤوس أموال للمشروعات المختلفة، ومن ثم ترجع أهمية الصكوك إلى أنها تساعد على زيادة معدلات الادخار القومية من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات، خاصة لدى صغار المدخرين، حيث إنها تناسب شريحة كبيرة من المتعاملين لأسباب تتعلق بتملكهم لموجودات حقيقية، وتحقيق عوائد غير ثابتة، وهي تمثل حلاً أمثل لاستغلال فوائض السيولة في البنوك الإسلامية.. كما أنها تساعد الدولة في الحد من عجز الموازنة من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية، ومشروعات البنية التحتية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزانة والدين العام.

وهي أيضاً بديل مناسب لتوفير السيولة لقطاع كبير من المستثمرين، سواء لمشروعات قائمة، أو مشروعات جديدة بدون أن يكون ملتزماً برد أصل المبلغ وأرباحه نظراً لنتيجة الأعمال... كما أنها تتيح الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن إطار السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي، بما يساعد في امتصاص السيولة، ومن ثم تخفيض معدلات التضخم.

وتساعد الصكوك كذلك في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات، وكذلك مراكزها المالية، لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية، ولا تحتاج تكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.. وهي في النهاية إضافة مهمة للأسواق المالية الإسلامية، حيث <

الصك هذه الحقوق، وإنما يحكم العلاقة بين حامل الصك وإدارة الصكوك (الجهة المصدرة) عقد المضاربة.

- الأسهم حصة مشاعة في رأس مال شركة وعالية المخاطر (فحامل السهم مالك للشركة)، أما الصك فيمثل أداة تمويل قليلة المخاطر مقارنة بالأسهم، فحامل الصك ممول للشركة المصدرة.

- السهم جزء من رأس مال شركة ما، وهذه الشركة ليس لها في الغالب تاريخ للتصفية، لأن الغرض من إنشائها هو الاستثمار والتوسع فيه إلى أجل غير مسمى، أما الصك فيختص غالباً بمشروعات لها تاريخ ابتداء، وتاريخ انتهاء، ومن ثم فإن السهم ورقة مالية غير مؤقتة، بينما الصك ورقة مالية مؤقتة.

### الصكوك.. والسندات

#### ■ وما الفرق بين الصكوك والسندات؟

● تتشابه الصكوك مع السندات في أن كلا منهما ورقة مالية مؤقتة، وتصدر بقيمة اسمية وقابلة للتداول، وأداة تمويلية، إلا أن الصكوك تتميز عن السندات في:

- أن السندات ورقة مالية تثبت حقاً لصاحبها في ذمة الشركة التي تصدره، أما الصك فهو ورقة مالية تثبت حقاً لصاحبها في موجودات تدار من قبل جهة معينة.

- يلتزم مصدر السندات أن يدفع لحاملها قيمتها الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة سنوية متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند، أما العلاقة

”

## ينبغي تحرير المصطلحات

### الاقتصادية حتى لا تختلط

#### الأوراق

“

هذا الاستثمار، وعوائده المتوقعة، وطريقة توزيعها، وواجبات تلك الجهات، وأجال الصكوك، وإمكان تداولها واستردادها، وتتم عملية التصكيك من خلال شركة تصكيك أو قيام الجهة المستفيدة بإصدار صكوك بنفسها وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

### الصكوك.. والأسهم

#### ■ وما أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين

#### الصكوك والأسهم؟

● تتشابه الصكوك مع الأسهم في أن كلا منهما ورقة مالية لها قيمة اسمية تثبت حقاً لصاحبها في موجودات تدار من قبل جهة معينة (الجهة المصدرة للصكوك أو الشركة المساهمة)، وقابلية كل منهما للتداول، وصاحب السهم أو الصك معرض للربح والخسارة، فليس للفائدة أو الربح المضمون محلاً ومكاناً في الأسهم أو الصكوك، إلا أن هناك بعض أوجه الاختلاف بينهما، منها:

- حامل السهم له الحق في حضور الجمعية العمومية للشركة والتي لها حق تعيين إدارة الشركة وعزلها، وإقرار الحسابات الختامية، ولا يمنح حامل

تمثل الطرف المكمل للأسهم.

وهناك عدة خصائص تميز الصكوك عن غيرها من أدوات التمويل والاستثمار الأخرى، ومن هذه الخصائص ما يلي:

- الصكوك أوراق مالية متساوية القيمة تصدر باسم مالكيها لمدة محددة لإثبات حقه فيما تمثله من موجودات.

- تمثل الصكوك حصصاً شائعة في ملكية موجوداتها (من أصول ومنافع وخدمات يتعين توفيرها) وفقاً لما تحدده نشرة الاكتتاب، ولا تمثل ديناً على مصدرها لحاملي الصكوك.

- تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فمالكوها يشتركون في غنمها حسب الاتفاق (يتم توزيع العوائد التشغيلية والرأسمالية بنسبة شائعة محددة في نشرة الاكتتاب)، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم.

- يتم تداول الصكوك بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً وقانوناً، حيث إن مالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو هبته، أو نحو ذلك من التصرفات المالية من خلال شركات الوساطة المالية.

ومن هذه الخصائص يتضح أن التصكيك هو عملية مالية يتم من خلالها تملك أصول ومنافع ومشروع محل التمويل، أو تملك حقوقه، وإصدار صكوك مقابلها، ويتم ذلك من خلال عقد الإصدار، وهو العقد الذي تصدر على أساسه الصكوك، وينظم العلاقة بين الجهة المصدرة والجهة المستفيدة ومنظم الإصدار ومالكي الصكوك، من حيث مجالات استثمار حصيلة الصكوك، ومدة

بين حامل الصك وإدارة الصكوك (الجهة المصدرة) فيحكمها عقد المضاربة.. أي أن حامل الصك يتأثر بنتائج أعمال المشروع، ويشارك في تحمل المخاطر، لأن الصكوك ورقة مالية مباحة مهيكلة على عقود شرعية.

- تستحق السندات فائدة سنوية محددة مرتبة على القيمة الاسمية للسند، أما الصكوك فليس لها فائدة ثابتة، وإنما تستحق أرباحاً سنوية، وفقاً للإيراد المتحقق من الأصول التي يملكونها بموجب الصكوك.

### الصكوك.. وصاديق الاستثمار

■ وما الفرق بين الصكوك والوحدات الاستثمارية في صاديق الاستثمار؟

• تشابه الصكوك إلى حد كبير مع الوحدات الاستثمارية في أن كلا منهما ورقة مالية تثبت حقاً لصاحبها في موجودات معينة (موجودات صندوق استثماري أو موجودات وعاء الصكوك)، إلا أن الصكوك تتميز عن الوحدات الاستثمارية في:

- قابلية الصكوك للتداول في سوق الأوراق المالية، وذلك على خلاف الوحدات الاستثمارية في صاديق الاستثمار، حيث يكون تداولها عادة مقصور بين مالك الوحدة ومدير الصندوق.

- غرض الصندوق استثماري بحت (استثمار أموال المشتركين في الصندوق)، بينما غرض الصكوك استثماري (لحملة الصكوك) وتمويلي (مصدر الصكوك).



## هذا ما يميز أدوات التمويل الإسلامية عن الأدوات التقليدية



### أنواع الصكوك

■ وما أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة الآن؟

• الصكوك بحسب العقد الشرعي الذي تصدر على أساسه أنواع:

- صكوك المضاربة: وتصدر على أساس عقد مضاربة بين مالكي الصكوك والجهة المستفيدة، وتستخدم حصيلة إصدارها في تمويل نشاط اقتصادي أو مشروع محدد تديره الجهة المستفيدة، ويمثل الصك حصة شائعة في ملكية موجودات المضاربة، ويتم توزيع عائد الصكوك من الأرباح التي يحققها النشاط أو المشروع وفق النسبة المحددة في العقد، وردد قيمتها الاسمية في نهاية أجلها من النشاط أو المشروع.

- صكوك المرابحة: وتصدر على أساس عقد مرابحة، وتستخدم حصيلة إصدارها لتمويل شراء بضاعة المرابحة لبيعها للواعد بشرائها، بعد تملكها وقبضها، ويمثل الصك حصة شائعة في ملكية هذه البضاعة بعد شرائها، وقبل بيعها وتسليمها لمشتريها، وفي ثمنها بعد بيعها للواعد بشرائها، وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء بضاعة

المرابحة وثنم بيعها للواعد بشرائها.. وأرى أن صكوك المرابحة تمكن بهذه الصيغة من تمويل احتياجات قطاعات مختلفة بما يلزمها من الأجهزة والمعدات كالقطاع الحرفي والمهني والتجاري والزراعي والصناعي والإنشائي، كما يمكن استخدام هذه الصكوك في تمويل الواردات من السلع التموينية في صكوك الحكومة، حيث يستخدم مصدر الصكوك حصيلة الإصدار في تملك بضاعة المرابحة وقبضها قبل بيعها مرابحة، ويملك حملة الصكوك سلعة المرابحة بمجرد شرائها، ومن ثم يستحقون ثمن بيعها.. ونظراً لعدم جواز تداول صكوك المرابحة بعد تسليم بضاعة المرابحة للمشتري، لأنها تمثل ديناً عندئذ، ولذا فهي أقل الصكوك تطبيقاً.

- صكوك المشاركة: وتصدر على أساس عقد مشاركة، وتستخدم حصيلة إصدارها في تمويل إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويمثل الصك حصة شائعة في ملكية موجودات المشاركة، ويستحق مالكو الصكوك حصة من أرباح المشاركة بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

- صكوك إجازة الموجودات أو الخدمات: وتصدر على أساس عقد إجازة موجودات أو خدمات بقصد إعادة تملكها، وتستخدم حصيلة إصدارها في تمويل شراء الموجودات أو الخدمات لإعادة تأجيرها لمتلقيها بقصد تملكها لهم بعد سداد ثمنها، ويمثل الصك حصة شائعة في ملكية الموجودات أو الخدمات، <

وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء الموجودات أو الخدمات وثمان بيعها.

### ضوابط شرعية للاستثمار

■ هناك من يرى أن هناك العديد من القيود على الاستثمار الإسلامي تحد من انطلاق النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المنوطة به.. هل هذا صحيح؟ وما الذي تحتاجه الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؟

● ما يحيط بمفهوم «الاستثمار الإسلامي» ليست قيوداً، ولكنها ضوابط، فكل نشاط اقتصادي وفق المنظور الإسلامي تحكمه ضوابط لا يجوز الفكك منها، والمقصود باستثمار الأموال - في الفكر الإسلامي: تنمية الأموال بتوظيفها في مجالات النشاط المختلفة طبقاً لصيغ وضوابط الاستثمار في الفكر الإسلامي بهدف تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية»، فاستثمار الأموال في الفكر الإسلامي ينطلق من دوافع عقائدية وسلوكية ومالية واقتصادية واجتماعية متنوعة تختلف عن مثيلاتها في الفكر الوضعي التقليدي.. والواقع أن الضوابط الحاكمة للاستثمار لا تحد من انطلاقه لتحقيق أهدافه الاقتصادية.

أما عن ما تحتاجه الدول العربية، فهي بحاجة إلى استراتيجيات وخطط محددة لزيادة حجم الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بها من خلال التركيز على العوامل الاقتصادية المتحكمة في حجم الاستثمار، ومن أهمها تنمية المدخرات المحلية، والرغبة في الاستثمار من خلال



## أدوات التمويل الإسلامي

### تقوم على قاعدة الغنم بالغرم

### وبذلك تحقق العدالة في

### توزيع الدخل



التوعية بالقيم الإسلامية التي تحث على الادخار وترشيد الإنفاق، وإحياء فريضة الزكاة وتنمية الوقف.

أيضاً هي في حاجة ماسة إلى توعية مواطنيها في الاستثمار المباشر من خلال وجود خطة وخريطة استثمارية واضحة لكل دولة، تمكن من عرض الفرص الاستثمارية المتاحة بها، وما تتضمنه من تسهيلات وحوافز استثمارية من ناحية، وتوفير بدائل متنوعة لتمويل المشروعات الإنتاجية بصفة عامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة من ناحية أخرى.

### ملامح التمويل الإسلامي

■ ما الذي يميز أدوات التمويل الإسلامي عن الأدوات التقليدية؟

● من المعروف أن أية منشأة تعتمد في تمويل عملياتها ومشروعاتها الاستثمارية على مصدرين أساسيين هما: التمويل الذاتي (المصادر الداخلية)، والتمويل الخارجي (المصادر الخارجية).. وللتتمويل الخارجي مناهج مختلفة من أهمها منهج التمويل التقليدي من خلال

الاقتراض بفائدة ثابتة.. ومنهج التمويل الإسلامي الذي يعتمد على أدوات تتفق والشريعة الإسلامية.

ولو أردنا المقارنة الموضوعية بين المنهجين باختصار، فإن التمويل التقليدي يعتمد على الاقتراض من المؤسسات المالية بفائدة ثابتة، وتلجأ المنشآت إلى هذا المنهج للتمويل الخارجي لعدة أسباب من أهمها: تحقيق أكبر ربح لأصحاب المشروع من خلال المتاجرة على حقوق الملكية، أو عدم الرغبة في إصدار أسهم عادية للمحافظة على الرقابة على إدارة الشركة، وعدم دخول مساهمين جدد حتى لا يشاركوا المساهمين القدامى في بعض الحقوق غير الظاهرة، وأحياناً يكون الهدف تحقيق بعض المزايا الضريبية.. وتتمثل أهم معالم منهج التمويل التقليدي في ثبات الفائدة على رأس المال المقترض بصرف النظر عن نتيجة النشاط الذي استثمر فيه هذا المال - هذا يكون من الناحية الاقتصادية مجدياً إذا كانت الربحية أعلى من سعر الفائدة - ويتم الوفاء بهذه الفائدة في ميعاد محدد بغض النظر عن الموقف النقدي للشركة، كما لا يحق لصاحب رأس المال المقترض - في معظم الأحيان - الاشتراك في الإدارة مادامت المنشأة المقترضة لا تتأخر عن الوفاء بالتزاماتها، علاوة على أنه قد توضع بعض الرهون على بعض الموجودات لدى الشركة المقترضة لضمان حقوق أصحاب رأس المال المقترض، وهذا يسبب أحياناً عوائق على الشركة.



وفي ضوء هذه المعالم يتبين أن لمنهج التمويل التقليدي بفائدة ثابتة العديد من الآثار الاقتصادية السلبية فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمها أنه يؤدي إلى عدم تنمية الحافز الاستثماري لدى الأفراد، وخاصة أصحاب الحرف والمشروعات الصغيرة، وذلك لاعتماد هذا النوع من التمويل على الفائدة الثابتة المضمونة لصاحب رأس المال من جهة، والتي يستطيع تحملها أصحاب المشروعات الاقتصادية متوسطة وكبيرة الحجم من جهة أخرى.. كما يؤدي نظام الاقتراض بفائدة ثابتة إلى توجيه الاستثمارات إلى المشروعات الاقتصادية التي تحقق عائداً أعلى من الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

أما المنهج الإسلامي للتمويل فيقوم على أساس الاعتماد على مصادر وأدوات للتمويل التي تعتمد أساساً على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تؤسس على أساس إعلاء قيمة العمل، وتسخير المال ليكون خادماً وليس سيّداً، وفي نفس الوقت التزاوج بين العمل والمال ليكون نسيجاً واحداً يعمل على تحقيق رسالة الإنسان التي أرادها الله له، وهي الإعمار للكون، وليشاركنا في نتائج عملهما في هذا الإعمار إن ربحاً أو خسارة.

ويأخذ التمويل الإسلامي صوراً متعددة منها صكوك المضاربة الإسلامية المقيدة أو المطلقة، والتمويل عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية بصيغته المختلفة والمتنوعة.. ويحكم هذه الصيغ والأدوات

للمويل الإسلامي مجموعة من الضوابط الشرعية والمعايير المالية والاجتماعية والاقتصادية، كما يحقق بعض المزايا التمويلية مثل: حق صاحب التمويل في بعض الحالات أو بعض صيغ التمويل الاشتراك في الإدارة، ومراقبة أنشطة الشركة عن طريق ممثليه، وتنوع آجال التمويل (قصير، متوسط، وطويل الأجل)، وتنوع مجالات الاستثمار من حيث إنه مطلق أم مقيد (مخصص لنشاط بعينه)، وينتج عن تطبيق المنهج الإسلامي للتمويل (بالمقابلة مع منهج الاقتراض التقليدي) عدة آثار اقتصادية مفيدة للشركة وللمجتمع ككل، ونوجز لأهم هذه الآثار الاقتصادية فيما يلي:

- التمويل الإسلامي يهدف إلى تنمية الحافز الاستثماري لدى الأفراد، حيث لا عائد للمال إلا بالمشاركة مع العمل في مجال الاستثمار والتنمية.

- يدعم منهج التمويل الإسلامي المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال قيام الشريك (كمؤسسة مالية كبرى) بتقييم فرص الاستثمار فيها تقييماً كمياً دقيقاً، ويوفر القيادات المناسبة لمراحل الإنشاء الأولى، ويقدم النصح المستمر لها، وهذا بدوره يساعد على نجاح هذه المنشآت لأنه شريك يهمله نجاح المشروع للمحافظة على أمواله.

- يدعم منهج التمويل الإسلامي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخطي الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة في بداية عمرها الإنتاجي من خلال المشاركة في المكسب والخسارة في مراحلها الأولى،

ومن ثم المساعدة على نمو هذه المنشآت وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

- تقوم أدوات التمويل الإسلامي على قاعدة الغنم بالغرم، ويمكن ذلك من تحقيق العدالة في توزيع الدخل (بين الممول والتمول) مما يخلق نوعاً من التعاون بين الطرفين على زيادة الربحية وسرعة النمو، ويدعو إلى خلق المناخ الصحي الذي تتم فيه روح التعاون بين أصحاب المال وأصحاب الأفكار الاستثمارية.

وفى ضوء نتائج هذه المقارنة تظهر أهمية التوجه نحو أساليب التمويل الإسلامي لتمويل المنشآت الصغيرة بصفة عامة، والمتناهيه الصغر بصفة خاصة، وذلك لما تحققه تلك الأساليب من مزايا، من أهمها: المحافظة على الهوية الذاتية للمسلمين في ظل العولمة، والتأكيد على قدرة الفكر الإسلامي على تقديم أساليب تمويل قائمة على إحياء روح التعاون داخل المجتمع. كما تضمن أساليب التمويل الإسلامية استخدام التمويل المتاح في مشروعات إنتاجية وخدمية حقيقية تعمل على دعم الإقتصاد من خلال تحقيق قيمة مضافة للنتائج المحلي، وذلك على خلاف التمويل التقليدي الذي قد يستخدمه المقترض في الإنفاق الاستهلاكي على حاجات شخصية بعيدة عن المشروعات المقدمة للتمويل، مما يزيد حال الديون والفقير في المجتمع.

أيضا تؤدي أساليب التمويل الإسلامية إلى التخفيف عن كاهل الموازنة العامة للدولة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ❁